كتاب كفايةالأصول

**تأليف: الشيخ محمد كاظم الآخوند الخراساني .**

الطبعة: الأولى ـ مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ـ 1427هـ ق.

الأستاذ: سماحة الشيخ محسن شيخاني الكازروني.

تسجيل وإعداد: سماحة الشيخ علي طاهر الحسن اللويمي الأحسائي.

بداية الشروع: في يوم السبت الموافق:

27/2/2016 م.

8/12/1394 هـ ش.

18/5/ 1437هـ ق.

**فهرس الدروس**

*الجزء الثالث*

1ـ فصل في الاستصحاب ص164

2ـ ثم لا يخفى: أن البحث في حجيته مسألة أصولية ص167

3ـ إن قلت: كيف هذا مع الملازمة بين الحكمين؟! ص172

4ـ فقد استدل عليه بوجوه: ص174

5ـ الوجه الرابع: وهو العمدة في الباب، الأخبار المستفيضة ص178

6ـ ثم لا يخفى حسن إسناد النقض ص182

7ـ لا يقال: لا محيص عنه، فإن النهي عن النقض ص184

8ـ ومنها: صحيحة أخرى لزرارة ص187

9ـ لا يقال: لا مجال حينئذ لاستصحاب الطهارة ص190

10ـ ومنها: صحيحة ثالثة لزرارة ص192

11ـ وربما اشكل أيضا بأنه لو سلم دلالتها ص195

12ـ ومنها: خبر الصفار عن علي بن محمد القاساني ص197

13ـ كما أنه لو صار مغيى لغاية ص199

14ـ ثم إنك إذا حققت ما تلونا عليك مما هو مفاد الأخبار ص201

15ـ وإنما المهم في النزاع هو أن الوضع كالتكليف ص204

16ـ وأما النحو الثاني: فهو كالجزئية والشرطية ص207

17ـ إذا عرفت اختلاف الوضع في الجعل ص210

18ـ ثم إن هاهنا تنبيهات: التنبيه الأول: اعتبار فعلية الشك واليقين ص212

19ـ التنبيه الثاني: جريان الاستصحاب في مؤدى الأمارات ص213

20ـ التنبيه الثالث: استصحاب الكلي وأقسامه ص216

21ـ وتوهم << كون الشك في بقاء الكلي ص218

22ـ التنبيه الرابع: جريان الاستصحاب في التدريجيات ص223

23ـ وأما إذا كان من جهة الشك في كميته ومقداره ص225

24ـ لا يقال: إن الزمان لا محالة يكون من قيود الموضوع ص229

25ـ التنبيه الخامس: الاستصحاب التعليقي ص231

26ـ التنبيه السادس: استصحاب الشرائع السابقة ص235

27ـ ثم لا يخفى أنه يمكن إرجاع ما أفاده شيخنا العلامة ص238

28ـ التنبيه السابع: الأصل المثبت ص239

29ـ حجية بعض مثبتات الاصول نعم,لا يبعد ترتيب ص241

30ـ التنبيه الثامن: دفع توهم مثبتية الأصل في موارد ثلاثة ص245

31ـ التنبيه التاسع: ترتب بعض الآثار العقلية والعادية على الأصل ص249

32ـ التنبيه الحادي عشر: أصالة تأخر الحادث ص250

33ـ وإن لوحظ بالإضافة إلى حادث آخر ص251

34ـ واخرى، كان الأثر لعدم أحدهما في زمان الآخر ص254

35ـ وأما لو علم بتاريخ أحدهما، فلا يخلو أيضا ص259

36ـ وإما يكون مترتبا على عدمه ص261

37ـ التنبيه الثاني عشر: استصحاب الامور الاعتقادية ص262

38ـ وقد انقدح بذلك أنه لا مجال له في نفس النبوة ص264

39ـ ووجوب العمل بالاحتياط عقلا في حال عدم المعرفة ص265

40ـ فإن كان مفاد كل من العام والخاص على النحو الأول ص267

41ـ التنبيه الرابع عشر: جريان الاستصحاب مع الظن بالخلاف ص271

42ـ تتمة في بيان شرطين من شرائط الاستصحاب ص273

43ـ بخلاف ما لو كان بنظر العرف ص276

44ـ والتحقيق أنه للورود، فإن رفع اليد عن اليقين السابق ص278

45ـ خاتمة في بيان النسبة بين الاستصحاب وسائر الأصول ص281

46ـ وبالجملة: فكل من السبب والمسبب ص282

47ـ وأما فقد المانع، فلأجل أن جريان الاستصحاب ص285

48ـ وأما القرعة: فالاستصحاب في موردها يقدم عليها ص286

49ـ فصل بيان ضابط التعارض ص291

50ـ بل ليس مقتضى حجيتها إلا نفي ما قضيته عقلا ص297

51ـ فصل الأصل الأولي في المتعارضين التعارض ص299

52ـ وأما بناء على حجيتها من باب السببية فكذلك ص301

53ـ هذا هو قضية القاعدة في تعارض الأمارات ص304

54ـ وهي على طوائف منها: ما دل على التخيير ص306

55ـ ولا وجه لدعوى تنقيح المناط ص312

56ـ مع أن تقييد الإطلاقات الواردة في مقام الجواب ص314

57ـ نعم قد استدل على تقييدها ووجوب الترجيح ص317

58ـ فصل الاقتصار على المرجحات المنصوصة هل على القول ص320

59ـ ثم إنه بناء على التعدي حيث كان في المزايا المنصوصة ص322

60ـ فصل اختصاص قواعد التعارض بغير موارد الجمع العرفي ص325

61ـ فصل حول ما قيل في المرجحات النوعية قد عرفت حكم ص328

62ـ 2- ترجيح التخصيص على النسخ ومنها: ما قيل فيما إذا دار ص331

63- فصل عدم انقلاب النسبة لا إشكال في تعيين الأظهر ص333

64- لا يقال: إن العام بعد تخصيصه بالقطعيّ ص336

65- هذا فيما كانت النسبة بين المتعارضات متّحدة ص338

66- عدم مراعاة الترتيب بين المرجّحات ثمّ إنّه لا وجه لمراعاة ص340

67- ولا لتقديم غيره عليه، كما يظهر من شيخنا العلّامة ص341

68- وقال – بعد جملة من الكلام -: << فموردُ هذا الترجيح ص342

69- وفيه: ما لا يخفى من الغفلة وحِسبانِ أنّه قدس سره ص343

70- ثمّ إنّ هذا كلّه إنّما هو بملاحظة أنّ هذا المرجّح ص345

71- القسم الثاني: الترجيح بالقياس أمّا ما ليس بمعتبر بالخصوص ص347

72- ويؤيّده أخبار العرض على الكتاب ص348

73- فصل في تعريف الاجتهاد الاجتهاد لغةً تحمل المشقّة ص353

74- فصل الاجتهاد المطلق والتجزّي ينقسم الاجتهاد ص356

75- وأمّا على تقدير الكشف وصحّته ص358

76- نفوذ قضاء المجتهد المطلق الانفتاحيّ وكذلك لا خلافَ ص359

77- وبساطةُ الملكة وعدم قبولها التجزية ص361

78- فصل في مبادئ الاجتهاد لايخفى احتياج الاجتهاد ص363

79- فصل في تبدُّل رأي المجتهد إذا اضمحلّ الاجتهاد ص366

80- ولزومُ العسر والحرج والهرج والمرج المخلّ بالنظام ص368

81- وأُغلب ما عداه قابل للمناقشة: لبعد تحصيل الإجماع ص371

82- فصل في لزوم تقليد الأعلم إذا علم المقلّد اختلاف ص375

83- ضعف ما قد يستدلّ على وجوب تقليد الأعلم وقد استدلّ ص377

84- وبالجملة: يكون انتفاء الرأي بالموت بنظر العرف ص382

85- الثاني: إطلاق الأدلّة اللفظيّة ومنها: إطلاق الآيات ص383

 والحمد لله رب العالمين